

Distr.: General
18 October 2005

جمعية الدول الأطراف

ARABIC
Original: English

الدورة الرابعة

لاهاي

٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر – ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

تقرير عن المباني الدائمة المقبلة للمحكمة الجنائية الدولية*

تقرير مؤقت عن مستويات التوظيف التقديرية

* صدرت سابقا في الوثيقة ICC-ASP/4/CNF.2/5 وعُرضت على الجمعية عملا بالفقرة ٨٠ من تقرير لجنة الميزانية والمالية عن أعمال دورتها الخامسة (ICC-ASP/4/27).

تقرير عن المباني الدائمة المقبلة للمحكمة الجنائية الدولية



وضعت المحكمة الجنائية الدولية هذا التقرير وهو مقدم عملاً بالفقرة ٣٤ من تقرير لجنة الميزانية والمالية المؤرخ في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ عن أعمال دورتها الرابعة المعقودة في لاهاي من ٤ إلى ٦ نيسان/أبريل (ICC-ASP/4/2) ٢٠٠٥

المحتويات

٥	تمهيد
٦	مقدمة
٩	أولاً- نهج عام وافتراضات تخطيط رئيسية استخدمت لتحديد مستويات التوظيف الملائمة
٩	١-١ النهج العام: تخطيط مستويات التوظيف الذي تمليه الموارد
١٠	٢-١ افتراضات التخطيط الرئيسية المستخدمة لتحديد مستويات التوظيف الملائمة
١٠	١-٢-١ المرونة- الطاقة العاملة والطاقة الكاملة
١١	٢-٢-١ تشعب عملية التحقيق
١٢	٣-٢-١ نسبة التحقيقات إلى الحالات
١٤	ثانياً- نموذج لطاقة المحكمة - منهجية جديدة لحساب واستعراض مستويات التوظيف الملائمة
١٥	خاتمة: بذل جهود إضافية في مجال التخطيط والاستعراض الجاري لمستويات التوظيف التقديرية

هذا التقرير من إعداد اللجنة المشتركة بين الأجهزة والمعنية بالمباني الدائمة للمحكمة الجنائية الدولية وهي برئاسة القاضي هانس-بيتر كاول.

تمهيد

هذا التقرير المؤقت وعنوانه "تقرير مؤقت عن مستويات التوظيف التقديرية" هو التقرير الرابع من بين خمسة تقارير من المحكمة الجنائية الدولية في ٢٠٠٥ عن المباني الدائمة للمحكمة.

١- "تقرير عن المباني الدائمة للمحكمة الجنائية الدولية-عرض المشروع" (ICC-ASP/4/CBF.1/3) الذي قُدم عملاً بالفقرة ٤ من تقرير لجنة الميزانية والمالية إلى جمعية الدول الأطراف (الجمعية) بشأن المناقشات عن المباني الدائمة للمحكمة، المؤرخ في ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٤ (ICC-ASP/3/17) ؛

٢- "تقرير عن المباني الدائمة المقبلة للمحكمة الجنائية الدولية-خيارات الإسكان" (ICC-ASP/4/1) الذي طلبته جمعية الدول الأطراف في دورتها الثالثة المعقودة في لاهاي من ٦ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ ؛

٣- التقرير الحالي: "تقرير عن المباني الدائمة المقبلة للمحكمة الجنائية الدولية-مقارنة مالية لخيارات الإسكان" (ICC-ASP/4/CBF.2/4) الذي طلبته لجنة الميزانية والمالية في دورتها الرابعة المعقودة في لاهاي من ٤ إلى ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ ؛

٤- "تقرير عن المباني الدائمة المقبلة للمحكمة الجنائية الدولية-المستويات التقديرية لملاك الموظفين" (ICC-ASP/4/CBF.2/5) الذي طلبته لجنة الميزانية والمالية في دورتها الرابعة المعقودة في لاهاي من ٤ إلى ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ ؛

٥- "تقرير عن المباني الدائمة المقبلة للمحكمة الجنائية الدولية-طرائق التمويل المستعملة لتشييد مباني المنظمات الدولية الأخرى" (ICC-ASP/4/CBF.2/6) الذي طلبته لجنة الميزانية والمالية في دورتها الرابعة المعقودة في لاهاي من ٤ إلى ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ .

وتعتقد المحكمة أن هذه المجموعة من التقارير الخمسة تدلّ على إحراز تقدّم كبير في السنة الماضية وتوضيح كثير من المسائل الهامة المتصلة بمشروع المباني الدائمة المقبلة. وسيظل من الضروري مواصلة هذا التقدم بنفس هذه الخطى كي يمكن إحراز هدف استكمال المباني الدائمة قبل نهاية فترة الإيجار المجاني في ٢٠١٢ .

وتأمل المحكمة أن تزوّد هذه المجموعة من التقارير كلا لجنة الميزانية والمالية والجمعية بأساس صلب لمواصلة النظر المتعمق في المسائل الأساسية المتصلة بالمباني الدائمة المقبلة للمحكمة، بما في ذلك مسألة طرائق التمويل الملائمة لبناء هذه المباني.

وأخيراً ترى المحكمة أن جهود التوصل إلى اتفاق بشأن طرائق التمويل ترضى عنه الدول الأطراف سيكون الأولوية الرئيسية لهذا المشروع في ٢٠٠٥/٢٠٠٦ .

مقدمة

١- طلبت لجنة الميزانية والمالية، في أعقاب اجتماعها الرابع المعقود في لاهاي في الفترة من ٤ إلى ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، إلى المحكمة أن توفر المزيد من التفاصيل بشأن تركيبة تقديراتها المتعلقة بالموظفين على النحو المبين في عرض المشروع (ICC-ASP/4/CBF.1/3) الذي ارتأت فيه المحكمة تخطيط مبانيتها الدائمة المقبلة على النحو الذي يسع عددا من أماكن العمل قابلا للزيادة المرنة يتراوح ما بين:

- الطاقة العاملة (٩٥٠)
- والطاقة الكاملة (١٣٠٠).

٢- والمحكمة تطلب من اللجنة تفهم مقصدها في هذا التقرير المؤقت ألا وهو:

- شرح افتراضات التخطيط الرئيسية المتعلقة بهذه التقديرات الشاملة لملاك الموظفين المتصلة بالطاقة العاملة (٩٥٠) والطاقة الكاملة (١٣٠٠).
 - ولكن مع الامتناع عن تقديم تقديرات مفصلة لملاك الموظفين فيما يتعلق بمختلف الوحدات التنظيمية للمحكمة.
- (ملاحظة: ستقدم التقديرات المفصلة لملاك الموظفين إلى لجنة الميزانية والمالية في أوائل عام ٢٠٠٦).

٣- والسبب الأساسي في توخي هذا النهج هو أن التقديرات الحالية المتعلقة بملاك الموظفين التي وضعتها المحكمة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، هي الآن قيد الاستعراض والنشط والجاري عن طريق ما يلي:

نموذج لطاقة المحكمة - نهج جديد ومنهجية لحساب واستعراض المستويات الملائمة من الموظفين

٤- ومنذ أن صيغ "عرض المشروع" في أوائل ٢٠٠٥، حدث تطور كبير في نهج المحكمة ومنهجيتها في التخطيط المتوسط والطويل الأجل وفي وضع افتراضات التخطيط ذات الصلة.

٥- وتجدر الإشارة إلى أن المحكمة، أثناء اجتماع لجنة الميزانية والمالية المعقود في لاهاي في الفترة من ٦ إلى ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، قامت بتقديم أول عرض^(١) يتعلق بالعمل الجاري الذي يقوم به الفريق المعني بمشروع التخطيط الاستراتيجي. وقد عكف الفريق نفسه على وضع جملة من الأعمال منها ما يسمّى بنموذج طاقة المحكمة كمنهجية جديدة لحساب واستعراض مستويات التوظيف الملائمة (يرد أدناه وصف مفصّل لنموذج طاقة المحكمة).

(١) انظر تقرير لجنة الميزانية والمالية عن أعمال دورتها الرابعة (ICC-ASP/4/2)

٦- وفي أعقاب اجتماع لجنة الميزانية والمالية المعقود في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، أصبح من الواضح بشكل متزايد أن العمل الجاري الذي يضطلع به الفريق المعني بمشروع التخطيط الاستراتيجي بصدد نموذج لطاقة المحكمة من شأنه أن يوفر منهجية جديدة وواعدة لاستعراض مدي ملائمة مستويات التوظيف التقديرية وما يقابلها من احتياجات إيواء الموظفين التي وضعتها اللجنة المشتركة بين الأجهزة المعنية بالمباني الدائمة في ٢٠٠٤/٢٠٠٥.

٧- وعلى ضوء هذه الحالة، تجدر الإشارة إلى أن التقديرات المتعلقة بملاك الموظفين واحتياجات الإيواء التي أسفر عنها نموذج طاقة المحكمة ربما تكون شبيهة إلى أبعد الحدود بالتقديرات التي وضعتها اللجنة المشتركة بين الأجهزة المعنية بالمباني الدائمة والواردة في عرض المشروع. بيد أن المحكمة لها ما يحملها على الاعتقاد بأن التقديرات التفصيلية الخاصة بملاك الموظفين والمتصلة بشتى الوحدات التنظيمية التابعة للمحكمة التي أسفر عنها نموذج طاقة المحكمة ربما تكون أكثر مصداقية ودقة وواقعية.

٨- على هذا النحو، واجهت المحكمة - عند صياغتها لهذا التقرير - المعضلة التالية:

- هل أن مستويات التوظيف التقديرية المفصلة التي بنيت عليها "الطاقة العاملة (٩٥٠)" و"الطاقة الكاملة" (١٣٠٠) والتي وضعت في ٢٠٠٤/٢٠٠٥ تظل بحاجة إلى الشرح في هذا التقرير برغم أن تلك المستويات هي حالياً قيد الاستعراض الجاري والحديث من منظور المنهجية الجديدة الكامنة في نموذج طاقة المحكمة، وهذا ربما يؤدي إلى وضع تقديرات مختلفة ولكنها أكثر مصداقية وواقعية بالنسبة لشتى الوحدات التنظيمية التابعة للمحكمة؟
- أم أن المحكمة يتعين عليها أن تؤجل عرض مستويات التوظيف التقديرية إلى حين الانتهاء من الاستعراض الجاري للنشط المتمثل في نموذج طاقة المحكمة ولحين الخروج بتقديرات للتوظيف أكثر مصداقية وواقعية بالنسبة لمختلف الوحدات التنظيمية التابعة للمحكمة؟

٩- في ظل هذه الظروف، قررت المحكمة، بالاستناد إلى اتفاق تمّ التوصل إليه في نطاق مجلس التنسيق يوم ١٢ تموز/يولية ٢٠٠٥، اعتماد نموذج لطاقة المحكمة كمنهجية مقبلة لحساب واستعراض مستويات التوظيف التقديرية. ونتيجة لهذا القرار، طلب إلى اللجنة المشتركة بين الأجهزة المعنية بالمباني الدائمة أن توجه عملها وجهة نموذج طاقة المحكمة وأن تمتنع عن تقديم مستويات توظيف تقديرية مفصلة لحين الاعلان عما يسفر عنه الاستعراض الجاري والنشط لنموذج لطاقة المحكمة من نتائج.

١٠- والمحكمة واثقة من أن العمل التخطيطي المتصل بالنموذج المذكور سيستكمل بحلول أواخر عام ٢٠٠٥. وسوف تتاح للجنة الميزانية والمالية في الوقت المناسب لدورتها الربعية لعام ٢٠٠٦ النتائج المتعلقة بمستويات التوظيف التقديرية المستعرضة.

١١- وفي الأثناء، بوسع المحكمة أن توفر للجنة الميزانية والمالية هذا التقرير المؤقت مشفوعا بمعلومات مهمة فيما يخص:

- النهج العام وافتراضات التخطيط الرئيسية المستخدمة لتحديد مستويات التوظيف الملائمة (الجزء الأول)؛

- النموذج لطاقة المحكمة بوصفه منهجية جديدة لحساب واستعراض مستويات التوظيف الملائمة (الجزء الثاني).

والمؤمل أن يساعد هذا العرض لجنة الميزانية والمالية على تكوين فهم أفضل للعملية ويمكنها من الإسهام بمدخل من المدخلات عند الاقتضاء.

أولاً- نهج عام وافتراضات تخطيط رئيسية استخدمت لتحديد مستويات التوظيف الملائمة

١٢- يقوم العمل التخطيطي الرامي إلى تحديد مستويات التوظيف الملائمة إلى حدّ كبير على أساس الافتراضات المحملة في هذا القسم.

١-١ النهج العام:

تخطيط مستويات التوظيف الذي تملّيه الموارد

١٣- إن حجم المباني الدائمة يعتمد إلى حدّ كبير على مستوى الطاقة العاملة (=الناتج) الذي سيلزم في لاهاي. ومستوى الطاقة العاملة يعتمد على عاملين اثنين:

١- اقتضاء أن تمارس المحكمة ولايتها، أي عدد الحالات المعروضة على المحكمة في أي وقت من

الأوقات؛

٢- الموارد المالية المتاحة

١٤- والصعوبات التي تواجه في تحديد حجم الطلب الواجب أن تلبّيه المحكمة ومسألة مستويات التوظيف الملائمة ذات الصلة لهما علاقة بجملة من الأمور منها ما يلي:

- حقيقة أن المحكمة منظمة جديدة وفريدة في طابعها لا يوجد لها نظير والتجربة العملية القائمة في مجالها محدودة جدًّا؛

- استحالة التنبؤ، عملياً، بمكان وزمان حدوث جرائم في المستقبل تدخل في اختصاص المحكمة؛

- عدم التيقن مما إذا كانت الدول ستتحمل المسؤولية الأولية عن ممارسة الاختصاص الجنائي إزاء المسؤولين عن الجرائم الدولية؛

- عدم التيقن من نوع الحالات المحالة إلى المحكمة ومدى تشعبها (انظر أدناه)؛

- عدم التيقن مما إذا كانت الدول ستتعاون مع المحكمة وإلى أي مدى ستفعل ذلك، خاصة على صعيد إلقاء القبض على المسؤولين عن الجرائم الدولية وتسليمهم إلى المحكمة.

١٥- وينبغي التشديد على أن المحكمة لا يسعها أبداً أن تكون منظمة يحكمها الطلب دون أي اعتبار آخر. ولن يكون في الإمكان على الدوام الاستجابة الفورية لكافة الحالات التي تعرض على المحكمة في أي وقت من الأوقات حيث أن هذا سيتطلب قدراً غير معقول من الطاقة الاحتياطية.

٢-١ افتراضات التخطيط الرئيسية المستخدمة لتحديد مستويات التوظيف الملائمة

١٦- يجري التخطيط للمباني الدائمة للمحكمة من منظور متوسط الأجل وطويل الأجل. ولذلك تدعو الضرورة لأن تسعى المحكمة السعي الحثيث ما استطاعت، اعتمادا على كافة البيانات، والمعلومات والخبرات المتاحة حاليا، لوضع افتراضات تتعلق بالتخطيط تخصّ عمل المحكمة مستقبلا وعبء عملها، ولتحديد تقديرات التوظيف ذات الصلة بأقصى قدر ممكن من الدقة.

١٧- ويرد أدناه وصف لافتراضات التخطيط الرئيسية التي استخدمت لتحديد مستويات التوظيف الملائمة.

١-٢-١ المرونة - الطاقة العاملة والطاقة الكاملة

١٨- تواصل المحكمة توحى الهدف القصير والطويل الأجل المتمثل في إقامة العدل الجنائي الدولي بالاعتماد على منظمة وعلى ملاك من الموظفين يتميزان بصغر الحجم والكفاءة ما أمكن. ولتحقيق هذه الأهداف الأساسية التي ترمي إليها السياسة العامة لا بدّ للمنظمة وملاك الموظفين وللهيكل ومباني المحكمة من الاتسام باستمرار بمرونة عالية.

١٩- وتودّ المحكمة أن تستذكر افتراضاتها الراهنة المتعلقة بالتخطيط المتصل بالمباني الدائمة كما هي مجتمعة في عرض المشروع الذي سيظل باستمرار محل إعادة نظر^(٢) إلى آخر لحظة ممكنة قبل الشروع فعلا في أعمال البناء.

٢٠- وينبغي أن تكون المباني على درجة من المرونة كافية لاستيعاب الطاقة العاملة (٩٥٠ موظفا) أي السعة الأولية والطاقة الكاملة (١٣٠٠ موظف) دون توسيع للمباني القائمة.

٢١- والافتراض الراهن يقوم على أساس أن الطاقة العاملة للمحكمة ستتمكن من التصدي لما أقصاه:

- عمليتا تحقيق متشعبتان (أو أكثر من ذلك من عمليات التحقيق ذات الطابع الأقل تشعبا رهنا بالموقع واللغة ومنطقة التوقيت وما إلى ذلك)؛
- عدد يصل إلى ثلاث جلسات استماع في اليوم.

٢٢- والافتراض الراهن يقوم على أساس أن الطاقة الكاملة للمحكمة سوف تتمكّن من التصدي لما أقصاه:

(٢) من خلال نموذج لطاقة المحكمة في الطرف الراهن.

- ثلاث عمليات تحقيق متشعبة(أو أكثر من ذلك من عمليات التحقيق ذات الطابع الأقل تشعباً، رهنا بالموقع وباللغة ومنطقة التوقيت وما إلى ذلك)؛ و
 - عدد يصل إلى ست جلسات استماع في اليوم.
- ٢٣- وبما أن الطاقة العاملة والطاقة الكاملة محددتان بمفهوم "التحقيق المتشعب" يبدو من الملائم تحليل افتراضات التحقيق ذات الصلة بشكل أوسع.

٢-٢-١ تشعب عملية التحقيق

- ٢٤- إن التشعب المرتأى لا يتصل بخطورة الجرائم موضع التحقيق فحسب على الرغم من أن درجة خطورة الجرائم المقترفة الواجب التحقيق فيها تمثل عاملاً رئيسياً بكل وضوح. أما العوامل الرئيسية الأخرى التي تؤثر في عدد أماكن العمل اللازمة فهي الآتي ذكرها:

- عدد ومدى خطورة الأحداث رهن التحقيق؛
- مستوى التعاون الذي تبديه الدولة التي تجري فيها عملية التحقيق. فعندما تتعاون الدولة تعاوناً كلياً:
- يمكن الاضطلاع بمعظم عمليات التحقيق في عين المكان بالاستعانة بالوكلاء المحليين المسؤولين عن إنفاذ القانون؛
- ويحظى الموظفون التابعون للمحكمة بالدعم اللوجستي والحماية؛
- وتقوم الدولة المعنية بتحديد مكان الشهود ونقلهم وحمايتهم؛
- ويحظى الشهود بالدعم والحماية المحليين؛
- عدد وطبيعة اللغات الواجب النطق بها:
- لعدد اللغات غير لغتي العمل تأثير مباشر على عدد المترجمين الشفويين والمترجمين التحريريين اللازمين في مقر المحكمة لغرض التحقيق والمقابلة على حدّ سوى؛
- وإذا كان الأمر يتعلق بلغات دارجة نادرة الاستعمال هناك مشاكل خاصة تنشأ يمكن أن تؤثر على سير الاجراءات القانونية؛
- الحالة الأمنية المحلية السائدة:
- إذا كانت المحكمة تعمل في منطقة تشهد صراعاً تتزايد الهيموم الأمنية فيما يخص الضحايا والشهود وإمكانية بعثرة الجهود؛

- وإذا كانت الحالة الأمنية السائدة في عين المكان لا تسمح للمحكمة بالعمل مع وجود مستوى مقبول من المخاطر فإن البعض من المهام التي عادة ما يتم إنجازها كلية في الميدان سيتعين الاضطلاع بها في مقر المحكمة؛
- الموقع: المسافة والعلاقة بين الحالات:
- إذا كانت الحالات قائمة في أماكن بعيدة عن بعضها البعض يتعذر إقامة شبكات دعم مختلفة؛
- وإذا كانت الحالات قائمة في مناطق توقيت مختلفة ومتباعدة، يجب أن تُنشأ هياكل داعمة تعمل طوال الليل والنهار.

٢٥- - وحيث يستحيل التنبؤ بطبيعة الحالات التي ستثور مستقبلاً يلزم على المحكمة أن تأخذ بعين الاعتبار البعض من سناريوهات أسوأ الحالات ولهذا تأثيره الكبير على المستوى اللازم من الموظفين. وبما أنه يستحيل أيضاً تغطية كل التشعبات الممكنة في مستويات التوظيف التقديرية الراهنة يجب بذل أقصى الجهد لتحديد متوسط معقول.

٣-٢-١ نسبة التحقيقات إلى الحالات

- ٢٦- - لحساب عبء العمل استخدمت الافتراضات الإضافية التالية ذات الآثار في مستويات التوظيف^(٣) :
 - يُفترض أن تكون هناك عملية تحقيق واحدة بالنسبة لكل أربع حالات هي قيد التحليل من جانب مكتب المدعي العام^(٤) ويفترض أن يكون هناك عدد أقصاه أربع قضايا للحالة الواحدة مع وجود أربعة من المدعى عليهم في كل حالة (أي الأشخاص الذين يتحملون المسؤولية الكبرى).
 - ويُفترض أن تدوم الجلسة التي تعقدها المحكمة أو جلسة الاستماع أربع ساعات. وهذا يعني أنه سوف يكون في الإمكان عقد جلستي استماع بحسب كل قاعة من قاعات المحكمة في اليوم.

(٣) إن الأرقام المستعملة في هذه الأمثلة مأخوذة من الميزانية المقترحة لعام ٢٠٠٦. وهي تقوم على أساس خصائص الحالات التي هي رهن التحقيق الفعلي من جانب مكتب المدعي العام. وقد تختلف هذه الأرقام في كل حالة من الحالات الجديدة ولذلك سيتعين استعراضها على أساس كل حالة على حدة. وسوف تستخدم الأرقام المستعرضة كأساس لإعادة الحساب باستخدام النموذج لطاقة المحكمة كأداة أساسية.

(٤) هذا لا يشمل التحليل - التدقيق الأوليين اللازمين في الشكاوي (فيما يخص طابع الشكوى الذي له ما يبرره أو عدمه المبرر و/أو الاختصاص/المقبولية) ولكنه يشير إلى التحليل المتقدم للحالات لتحديد ما إذا كان سيتعين مباشرة تحقيق أم لا.

وتبعاً لذلك واستناداً إلى الطاقة الكاملة وعندما تُستخدم قاعات المحكمة الثلاث في الوقت كله المفروض أن يتيسر عقد عدد من جلسات الاستماع يصل إلى ١٢٠٠ جلسة في السنة.

- ووضعت الافتراضات التالية بالنسبة لكل قضية بمفردها:

- مائتي يوم من أيام المحكمة في السنة؛
- ١٠ شهود لكل قضية أثناء مرحلة التحقيق والمرحلة التمهيدية؛
- ١٤٥ شاهداً بحسب كل حالة في السنة للمرحلة الابتدائية؛
- ١٥ شاهداً خبيراً لكل حالة؛
- ٣٠ شخصاً يسند الشهود بحسب كل حالة في السنة؛
- ٤ متهمين حسب كل قضية؛
- ٤ أفرقة دفاع لكل قضية؛
- ممثلان اثنان للضحايا لكل قضية.

٢٧- وتُحسب مستويات التوظيف، قدر الإمكان، بالاستناد إلى أفرق معيارية لمستوى واحد أو أكثر من مستويات الأداء (فريق تحقيق واحد لكل حالة على سبيل المثال). ويتحدد مستوى التوظيف اللازم الإجمالي بإضافة أكبر عدد ممكن من الأفرقة بحسب ما تدعو إليه الحاجة لبلوغ مستوى الأداء المقترض.

٢٨- على هذا النحو يتحدد مستوى التوظيف الشامل بعاملين رئيسيين اثنين هما:

- عدد الأفرقة القياسية؛
- وتركيب الأفرق القياسية.

وما تقدّم يعتمد على مستوى الأداء المطلوب من المحكمة وهذا المستوى يتوقف بدوره على طاقة العمل المطلوبة من كلّ وحدة. وفيما يخصّ تركيبة الأفرقة القياسية ينبغي أن يوضع في الاعتبار حجم العمل الذي يمكن لفريق بمفرده أن يضطلع به سيحدّد المدة التي تستغرقها الإجراءات القانونية. وعلى هذا النحو، على قدر ما تكون الأفرقة كبيرة الحجم يكون ناتج التحقيقات/القضايا أكبر. وعلى ضوء الالتزام القانون الذي تتحمله المحكمة بإجراء محاكمات دون تأخير لا مبرر له فإن هذا العامل حساس للغاية.

٢٩- وفيما يتعلق بالوحدات التنظيمية التي لا ترتبط مهامها ارتباطاً مباشراً بعملية المحكمة (مثل الأفرقة التي تضطلع بمهام تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتمويل وما إلى ذلك) تسعى المحكمة إلى الاعتماد على معالم محدّدة واضحة.

ثانياً- نموذج لطاقة المحكمة- منهجية جديدة لحساب واستعراض مستويات التوظيف الملائمة

٣٠- يُطبق نموذج طاقة المحكمة نموذج خط الانتاج. وهو يقسم الأنشطة الأساسية للمحكمة إلى "مراحل" مختلفة، تتصل جميعها إلى حد كبير بمهمة ينتج عنها "منتج" معين. وتحسب النتيجة القسوى بحسب كل مرحلة استناداً إلى هذا التقسيم. ومن الممكن، من خلال الاضطلاع بعمليات محاكاة مختلفة (مثل "زيادة عدد الأفرق القياسية"، "التركيبية المختلفة للفريق القياسي") إيجاد توازن أمثل بين مختلف المراحل وتحسين التنسيق بين الأنشطة الأساسية والأنشطة الداعمة.

٣١- وقد صُمم هذا النموذج على النحو الذي يفى بالأغراض التالية في مجال إدارة المحكمة:

- أولاً، صُمم باعتباره أداة داخلية للتخطيط ستسمح بالتنسيق بين طاقة ونواتج كل جهاز من الأجهزة التابعة للمحكمة وأقسامها وشعبها؛
- ثانياً، يمكن أن يكون أداة مفيدة في توضيح الخيارات المتعلقة بالميزانية؛
- ثالثاً، سوف يساعد في مجال اتخاذ القرارات المتعلقة بتطور المحكمة مستقبلاً.

٣٢- وفي سياق الجهود المبذولة للتنسيق مع اللجنة المشتركة بين الأجهزة المعنية بالمباني الدائمة اتضح أن هذا النموذج يتيح منهجية ملائمة لتحديد احتياجات المحكمة فيما يخص مبانيها الدائمة.

٣٣- وفي هذا السياق، سوف ييسر النموذج تحديد مختلف الطاقات اللازمة لنتاج بعينه (مثل عدد التحقيقات) وما يتصل بها من مستويات التوظيف. بالإضافة إلى ذلك سوف يساعد في تحديد النسب المثلى للوحدات التنظيمية من حيث الموظفين. وسوف يوفر النموذج مؤشرات على حجم المباني المقبلة والمهام المطلوبة.

٣٤- وينبغي التشديد على أن النموذج يتبنى نهجاً موجهاً نحو الموارد بدلاً من أن يكون موجهاً كلية نحو الطلب. وهذا يعني أن نقطة البداية ستكون هي الآتية: "ما الذي يمكن إنجازه بعدد س من الموارد" وليس "ما هي الموارد التي نحتاجها لمعالجة عدد ص من الحالات". والسبب في ذلك هو استحالة التنبؤ بما سيستجد من الحالات ودرجة خطورة هذه الحالات التي تبرر تدخل المحكمة. بيد أن هذا النموذج يمكن استخدامه في حساب مستويات التوظيف اللازمة لأي ناتج يُختار.

٣٥- وعلى الرغم من أن هذا النموذج يقوم بكل وضوح على أساس الخبرة التي اكتسبتها المحكمة حتى الآن ويعتمد إلى حد بعيد على الافتراضات التي وُضعت يتعين مع ذلك أن يُقيّم باستمرار على ضوء التجارب الجديدة والقرارات المتصلة بالعمليات والاستراتيجيات. وسوف يوفر، مع ذلك، الأساس الصلب لاتخاذ قرارات مبنية على العلم. وتوسع المحكمة لتجهيز نموذج الطاقة بحيث يتيسر عرضه في أواخر عام ٢٠٠٥.

٣٦- واستناداً إلى الحسابات والطرق المرتبطة بنهج طاقة المحكمة سيتسنى تحديد التركيبة المثلى لمستويات التوظيف بالنسبة لكل وحدة تنظيمية للمباني الجديدة.

٣٧- وسوف تُعرض النتائج التي تتمخض عنها هذه العملية على لجنة الميزانية والمالية في الوقت المناسب لدورتها الربيعية التي تُعقد عام ٢٠٠٦. وينبغي التشديد على أن هذه العملية سيكون لها أثر ثانويّ فيما يُحتمل على مستويات التوظيف التقديرية الشاملة. بيد أن نموذج طاقة المحكمة سيسمح لها بتحديد التركيبة المثلى للملاك من الموظفين بالنسبة لمستويات الأداء بطاقة عاملة وبطاقة كاملة التي يتم اعتمادها في النهاية.

خاتمة: بذل جهود إضافية في مجال التخطيط والاستعراض الجاري لمستويات التوظيف التقديرية.

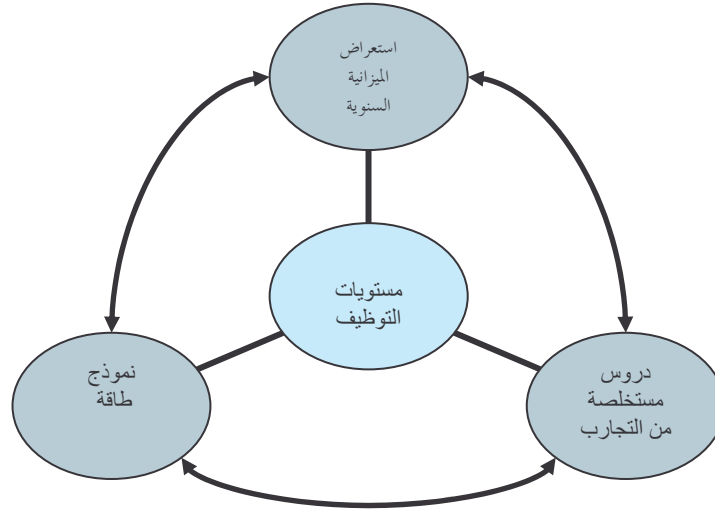
٣٨- ترغب المحكمة في أن تعبر من جديد عن التزامها بعملية الاستعراض المتواصل لمستويات التوظيف الملائمة من حيث عدد الموظفين والافتراضات التي تقوم على أساسها. وهذا الالتزام سيتواصل أثناء مرحلة التصميم ولحين الشروع في أعمال البناء عام ٢٠٠٩ فيما يُؤمل.

٣٩- وستستخدم، بالأساس، طرق ثلاثٍ لاستعراض مدى ملاءمة مستويات التوظيف التقديرية الحالية على النحو الموضح في هذا التقرير:

١- العمل الجاري الذي يضطلع به الفريق المعني بمشروع التخطيط الاستراتيجي بشأن نموذج لطاقة المحكمة. ومن المتوقع أن تكون نتائج هذا النموذج في شكل مستويات للتوظيف خضعت للاستعراض متاحة في أوائل عام ٢٠٠٦؛

٢- الاستعراض الجاري للاحتياجات من الموظفين في ضوء خبرة المحكمة المتنامية بشأن مستويات التوظيف الملائمة بالنسبة لهيئة الرئاسة والدوائر ومكتب المدعي العام وقلم المحكمة وأمانة جمعية الدول الأطراف؛

٣- عملية استعراض الميزانية السنوية والفرصة والسلطة النهائية المتاحتان للجنة الميزانية والمالية والجمعية لتحديد وتوفير سند نهائيّ تُبنى على أساسه مستويات التوظيف الملائمة بالنسبة لهيئة الرئاسة والدوائر ومكتب المدعي العام وقلم المحكمة وأمانة جمعية الدول الأطراف.



٤٠ - ومن المسلم به أن هذه النهج الثلاثة المتوخاة في إجراء الاستعراض اللازم لمستويات التوظيف التقديرية سيتبين أنها نهج متداعمة ويمكن كذلك اعتبارها بصفتها ضمانات للمستويات التقديرية الملائمة من الموظفين اللازمة للمباني الدائمة المقبلة للمحكمة الجنائية الدولية.